PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar**
DATE:	**22-March-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Physiotherapy causes a new cycle of tension between Medical Syndicate and MoH**
PAGE:	**04**
ARTICLE TYPE:	**Syndicate News**
REPORTER:	**Ragaa ElNemr - Haitham Al Noweihy**

العلاج الطبيعى يتسبب فى حلقة جديدة من التوتر بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة

كتبت رجاء النمر وهيثم النويهى:

مازالت العلاقة بين نقابة الاطباء ووزارة الصحة تشهد توترات مستمرة، وتبادلا للاتهامات بسبب تداخل الاختصاصات.

رفضت نقابة الاطباء قرار وزير الصحة الذى يجيز الفصل بين أقسام الطب الطبيعى والاطباء العاملين بالعلاج الطبيعي، وينص القرار على عدم خضوع ممارس العلاج الطبيعى غير الاطباء لاى اشراف من الطبيب المعالج، واكدت النقابة أن القرار صادر بالمخالفة لحكم المحكمة الادارية العليا الذى قضى بعدم جواز الفصل بين أقسام الطب الطبيعى والعلاج الطبيعي، وجاء فى حيثياته ان الفصل التام بين عمل ممارس العلاج الطبيعى وطبيب الطب الطبيعى فى غير صالح المريض. وبناء على هذا الحكم صدر الامر التنفيذى من وزير الصحة بمنع الفصل، لكن لم يعمم على المستشفيات لتنفيذه، حتى اصدر الوزير قراره. بينما تقدم د. هشام عطا رئيس قطاع الطب العلاجى بوزارة الصحة بتقرير للدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة والسكان، أعرب خلاله عن استياء مديرى المستشفيات على مستوى الجمهورية من تدخلات وكيلة نقابة الأطباء فى نظام العمل بالمستشفيات الحكومية.

وأشار التقرير إلى قيام وكيل نقابة الأطباء بإحالة ٥ من مديرى المستشفيات للجنة آداب المهنة لمخالفتهم قرارات الجمعية العمومية للنقابة والتزامهم بالقانون. ولفت التقرير إلى أن الأطباء الخمسة التزموا بالقانون ورفضوا تنفيذ قرارات الجمعية العمومية المخالف للقانون، حيث إن المادة رقم ٧٤ من قانون النقابة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه لا يجوز مساءلة أى عضو تأديبيا أمام هيئة التأديب المختصة بالنقابة إلا إذا أخل بأحكام القانون أو ارتكب «خطأ مهنيا». وحينما سُئلت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة عن الجهة التى يجب على الطبيب الحكومى إطاعة أوامرها، أجابت صراحة بأنه لا يجوز إلزام الأطباء الحكوميين بقرار صادر من الجمعية العمومية للنقابة بالمخالفة للقانون.

كما اكد احمد عماد الدين وزير الصحة ان نقابة الاطباء خالفت القانون بإحالته إلى التحقيق بصفته.. مشيرا إلى انه كوزير لا يحاسبه سوى مجلس النواب اما النقابة فليس من اختصاصها محاسبة وزير الصحة وقد تم تقديم بلاغ ضد النقابة وانذارهم على يد محضر لتجاوز اعضائها لاختصاصاتهم التى حددها القانون. جاء ذلك خلال زيارة وزير الصحة لمحافظة كفر الشيخ.